بعض سبل معالجة ضعف الوعي الضريبي في العراق

الحلقة التاسعة والأخيرة

د. توفيق المراياتي *

بالنسبة للممولين نقترح تنفيذ برنامج توعية ضريبية عن طريق وسائل الاعلام المختلفة والتنظيمات السياسية والمهنية وبصورة خاصة منظمات المجتمع المدني، يتضمن التوضيحات التي تهدف الى ايقاظ فكرة الواجب الضريبي بين الممولين، ونشر فكرة التضامن الضريبي المتكافل بينهم، ومن جملة هذه التوضيحات ما ياتي:

١, ضرورة توضيح مركز الدولة في المجتمع ووظيفتها الاساسية في مواجهة الانفاق الحكومي على المرافق العامة بما تجبيه من ضرائب توزع بها هذا العبء الشامل على المكلفين كافة حسب مقدرتهم المالية، ولو أفلح جميع الممولين في التهرب من عبء الضريبة فكيف يتسنى للدولة الانفاق على مرافقها العامة المختلفة، بافتراض عدم وجود الموارد النفطية في العراق أو في حالة نضوبها. وكذلك يجب ان تشمل التوعية تعريف المواطنين بالمكاسب والمنجزات التي حققتها لهم على المستوى السياسي، خاصة بعد زوال النظام السابق، وما صاحب هذا النظام من هدر للانفاق العام وعدم ترشيده وتحقيق المكاسب الخاصة للحاكم ولأفراد عائلته والمقربين منه، على أساس المحسوبية والابتعاد عن هدف الوصول الى العدالة الاجتماعية لتوزيع الدخول والثروات، مما يزعزع الثقة بين المكلف والدولة.

٢, ان عوائد النفط لا تمثل دخلاً بالمعنى المعروف لأنها غير قابلة للتجدد تلقائياً الى ما لا نهاية، بل هي جزء لا يتجدد من رأسمال المجتمع، ويترتب على ذلك أنه لا يجوز تخصيص هذه الموارد لمواجهة نفقات جارية (نفقات لتسيير المرافق العامة) انما المفروض ان تخصص لزيادة التراكم الرأسمالي في مجال الانتاج المادي او في انتاج الخدمات او في مجال بناء الهياكل الارتكازية الاخرى. واذا ما أردنا ان نهيئ للعراق فرص التقدم المتواصل باسرع وقت ممكن، فأنه يتطلب احلال انواع اخرى من الاصول الرأسمالية محل الموارد النفطية المستهلكة على المدى البعيد.

٣, ان المصدر الرئيسي لتمويل النفقات الجارية هو الضرائب، ولا يمكن الاعتماد على الضرائب غير المباشرة التي تصلح للمجتمعات البدائية لكنها لا تحقق العدالة الاجتماعية المطلوبة. أما الضرائب المباشرة فهي تصلح للمجتمعات التي وصلت الى درجة معينة من النضج وهي أكثر عدالة اذا كان الافراد يشعرون بأنها فريضة اجتماعية تستلزمها ضرورة قيام الدولة بخدمات تعود بالمنفعة على الجميع وان التهرب من دفعها يتنافى مع الامانة بشأنها شأن الامتناع عن دفع الدين المستحق، وان تهرب القادرين على الدفع معناه زيادة الاعباء نسبياً على الاخرين.

أما بالنسبة للمكلفين بالجباية (جهاز جباية الضرائب) فيمكن القول بصورة عامة ان ارتقاء الجهاز الاداري فوق الاعتبارات الشخصية في معاملة المواطنين يكسب رضاهم وقناعتهم، وهذا بحد ذاته عامل مهم للادارة لتتمكن من تأدية وتنفيذ السياسة المقررة بنجاح، إذ ان أية ادارة حكومية لا تستطيع تنفيذ خططها بفعالية ما لم تحظ بتعاون الجمهور، ومن جهة اخرى فأن الاخذ بمبادئ العدل والمساواة بخلق جيلاً متلاحماً يشعر بالمساواة والاخلاص والتضحية في العمل انطلاقاً من أيمانه بوجود جهاز حكومي يرعى مصالحه وحقوقه بشكل موضوعي هادف(١). اما فيما يتعلق بالجهاز الضريبي بصورة عامة فأنه يجب ان ينطلق من ضرورة العمل على ازالة اسباب التوتر بين الممولين والجهاز نفسه بما يؤدي الى خلق الثقة المتبادلة وتحقيق التعاون بينهما من جهة، ولكي تتغير عقلية الرأي العام الضريبية بحيث لا ترى بالجهاز الضريبي خصماً وانما إدارة ضرورية لكل مجتمع متحضر من جهة اخرى. فالعلاقة بين الممولين وجهاز ادارة الضرائب يجب ان لا تكون علاقة " عداء " بل العكس من ذلك حتى ترتكز على دعائم الثقة والتعاون والمسؤولية المشتركة في سبيل النفع العام. ومما لا ريب فيه ان بلوغ هذا الهدف ليس بالامر السهل، ذلك ان عوامل انعدام الثقة ليست بسيطة او حديثة وانما هي على العكس حيث تتمثل بالتشابك والتعقيد نتيجة تراكمها عبر سنوات طويلة وهذا ما تبين لنا في سياق عرض العوامل المختلفة التي سببت ضعف الوعي الضريبي في العراق.

ان لإرشاد وتوجيه الموظفين العاملين في الجهاز الضريبي دوراً في نيل ثقة الممول الامر الذي يتطلب تعريفهم بالدور المهم الذي يقومون به، بمعنى الارتقاء بهم الى مستوى المسؤولية المنوطة بهم واشعارهم بالنتائج السلبية الخطيرة التي تترتب على انحرافهم في اعمالهم، كما يجب اقناعهم بضرورة كسب ثقة الممولين حتى يطمئن بأن الجهاز المذكور لا يريد الحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه ولا بتحسس بأن هناك مجالاً للمساومة وان ادارة الضرائب تطالبه بدفع مبلغ مبالغ فيه لضمان الحصول على ما تريده. لقد حاولت المؤسسات الضريبية في السنوات الاخيرة في العراق التبشير بقضية الضريبة والبعد الضريبي لها. وكان أهم ركن من أركان القضية الضريبية هو الوعي الضريبي ونشر الثقافة الضريبية وتدعيم وسائل الاتصال مع المكلفين وعموم ابناء المجتمع من خلال الاعلام الضريبي بمختلف أدواته. وكان ذلك استثناء مما كانت تمارسه بقية مؤسسات الدولة التي كانت تعتمد العمل وفقاً لحاجة اللحظة، وبالاضافة الى ان أية جهود مخلصة كانت تقبع تحت مظلة عدم الثقة الذي سادت العلاقة بين مؤسسات الدولة وابناء المجتمع، واصبح الطرح الايجابي يعني للكثيرين كدس السم في العسل فضاعت بذلك أية محاولات جادة من العمل المخلص. إذ ان اعمال حسن النية لبعض مؤسسات الدولة كانت تنسفها بجدارة السلوكيات البغيضة تحت شعارات ما انزل الله بها من سلطان.

تبقى الضرائب صلة الفرد بالجماعة ووسيلة انتمائه اليها، وتبقى علة التحقق بوجود هذه الصلة، وطريقة قياس مستوى الانتماء هي التي تستوجب حسنات هذه أو مساوئ تلك. ويصبح التهرب الضريبي بعد الآن معياراً جديداً بعد ان كان المعيار العراقي الاخلاقي للتعامل مع الموضوع ضائعاً بسبب وجود معيار رسمي يجيز كل شيء.

لقد ازدادت أهمية الضرائب غير المباشرة في الدول النامية ومنها العراق بحيث اصبحت معها مورداً أساسياً لتمويل النفقات العامة. و احد الاسباب هو انعدام مستوى الوعي الضريبي عند المكلفين، ويتجلى ذلك في عدم تقبلهم الاجراءات الادارية والتنظيمية الناشئة عن انتشار الروتين والبيروقراطية وعدم اهتمامهم بانتاجية الانفاق العام التي تفرض عليهم دفع الضرائب بهدف المشاركة في التكاليف العامة(٢).

ويمكن القول ان تغير السياسة الضريبية من دون تغير الجهاز الاداري لا يعني شيئاً، فمن الضروري ضمان ان تكون التغيرات في السياسة الضريبية ملائمة للقدرة الادارية، وبمعنى اوضح ان الادارة الضريبية هي سياسة ضريبية في دولة نامية كالعراق مثلاً. ان الادارة الضريبية الكفء هي التي تتحمل مسؤولية تنفيذ التشريع الضريبي من حيث فرض الضرائب وجبايتها، ويتوقف عليها نجاح السياسة الضريبية بمحاورها المالية والاقتصادية والاجتماعية.

وعموماً فأن الادارة الضريبية في ظل اقتصاد عالمي يتسم بتزايد عولمته وتزايد تعقد وسائط الاتصال واجهزة الكومبيوتر، وفي ضوء ذلك فأن ستراتيجيات الاصلاح تختلف من دولة الى أخرى تبعاً لحجم المعوقات وحجم الظروف المحيطة باقتصاديات الدولة. ان نجاح الاستراتيجية المقترحة تقضي بان يكون هناك تعهد سياسي قومي بالقيام بتحسين ادارة الضريبة وخلاف ذلك تكون الجهود الإصلاحية عرضة للفشل(٣).

وفي الوقت الذي توصلنا فيه الى كشف الجزء الاكبر من ابعاد ظاهرة ضعف الوعي الضريبي في العراق مع اقتراح بعض المعالجات لها، فأننا لنأمل ان يكون هذا البحث حافزاً للغير للخوض في هذا المجال وصولاً الى نتائج أفضل.

*جامعة البصرة / كلية الادارة والاقتصاد

الهوامش

(١) نزار توفيق الحسو، مصدر سابق، ص,٤٢

(٢) د. طاهر الجنابي، دراسات في المالية العامة، بغداد، ١٩٩٠، ص,٢١٩

(٣) د. اكرام عبدالعزيز، الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بغداد، ٢٠٠٢، ص,٢٢

تعزيز أرصدة مؤسسات العراق الجديد من الأجهزة الحديثة .. ضرورة علمية ملحة

عادل بدر الرياحي *

لقد اصبح مفهوم الامية بالعصر الحديث يطلق على العاملين بالدول المتقدمة ممن لا يجيدون استخدام الحاسبات الالكترونية والأجهزة العلمية المتطورة، ولذلك تسعى تلك الدول الى تعزيز أرصدتها من الأجهزة والمعدات الحديثة إضافة الى تكثيفها لبرامج التدريب على تلك الأجهزة التي تشمل عمليات الاستخدام الامثل لتلك الأجهزة وبما يخدم متطلبات عمل المؤسسات المالكة لها. وفي ضوء هذه الحقيقة العلمية الصادقة فان الضرورة الملحة تتطلب العمل بخطوات متسارعة لتعزيز أرصدة جميع مؤسسات العراق الجديد بالحاسبات الالكترونية والمعدات والأجهزة الحديثة وتدريب العاملين على الاستخدام الامثل لتلك الاجهزة والمعدات وبما يضمن الارتقاء باداء جميع مؤسساتنا الوطنية نحو ضفة الطموح. ان تعزيز ارصدة وموجودات مؤسسات الدولة من الأجهزة والمعدات التي توصلت الى ابتكارها ثورة تكنولوجيا المعلومات يجب ان تتزامن مع حالة النهوض الحضاري التي يشهدها عراقنا الجديد وكذلك يحقق المزيد من الأهداف المنشودة وفي مقدمتها تنمية وتطوير مهارات العاملين والقضاء على الأمية العلمية المقصودة وراء عدم اجادة استخدام الحاسوب، كما ان هناك متطلبات أساسية يجب ان تأخذها المؤسسات الحكومية بنظر الاعتبار ومنها ضرورة توريد أجهزة ومعدات حديثة وجديدة ومن مناشئ عالمية معروفة والعمل على ضمان نصبها وتشغيلها وكذلك الاسراع باستثمارها الاستثمار الامثل وعدم اللجوء الى خزن تلك الاجهزة وبقائها من دون استعمال في مخازن مؤسساتنا الوطنية لان ذلك خسارة كبيرة لا يمكن تعويضها. ان من الضرورات العلمية التي تقع على عاتق مؤسسات الدولة هي ضرورة تحقيق الاستثمار الافضل لتلك الاجهزة والاستفادة من امكاناتها العلمية في الارتقاء باداء تلك المؤسسات والوصول به الى المستوى المطلوب مع ضرورة المحافظة على تلك الاجهزة من سوء الاستخدام او الاستخدام الشخصي والعمل على تسليم تلك المعدات الباهظة الثمن بذمة المستخدمين لها ووفق اسلوب الذمة المخزنية لكونها من الممتلكات العامة التي يجب المحافظة عليها من كل أشكال سوء التصرف. ولا يفوتنا ان نذكر ان هناك العديد من هذه الأجهزة وفي مقدمتها الحاسبات الالكترونية تم إخلاؤها من مؤسسات الدولة وعلى وجه التحديد ٢٠٠٣/٤/٩ وخلال الصفحة العسكرية الاخيرة، وبعد انتهاء هذه الصفحة فان المسؤولية الوطنية تتطلب من تلك المؤسسات الاسراع بمطالبة العاملين لديها من المتسلمين لتلك الحاسبات والاجهزة العلمية ضرورة اعادتها وطبقاً لمحضر تسلمها عند الاخلاء لغرض نصبها وابراء ذمة المعنيين بها والعمل على استخدامها بما يضمن تطوير اداء تلك المؤسسات وتعزيز أرصدتها من تلك الموجودات لكونها ضرورة علمية ملحة تواكب من خلالها متطلبات التطور التي يشهدها عاملنا المعاصر في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات

*خبير ومهندس في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي

السعودية تُكثف جهودها للانضمام لمنظمة التجارة

كثّفت الولايات المتحدة والسعودية محادثاتهما حول انضمام الرياض لمنظمة التجارة العالمية، حيث أعلن مكتب الممثل التجاري الأميركي أن الجانبين سيجتمعان في ذات السياق الأسبوع الحالي.

وذكر المكتب أن القائم بأعماله بيتر أليجيه سيجتمع مع وزير التجارة والصناعة السعودي هاشم عبد الله يماني الخميس المقبل بواشنطن.

ويأتي ذلك في وقت يجري فيه كبير مفاوضي ملف السعودية للانضمام لمنظمة التجارة فواز العلامي، محادثات مكثفة في العاصمة الأميركية من أواخر الشهر الماضي.

وطالبت واشنطن الرياض بمواجهة عمليات التقليد غير المشروعة للمنتجات الأميركية، عن طريق اتخاذ إجراءات حاسمة ضد هذه الأعمال.

وتتمثل العقبة الأخرى أمام توقيع اتفاق، بصلاحية توزيع المواد الغذائية التي تعتبرها الولايات المتحدة لا تتفق مع القواعد الدولية.

ويصر مشرعون أميركيون على إنهاء الرياض مقاطعتها لإسرائيل مع تعزيز دعمها للحرب الأميركية على الإرهاب، قبل أن تسمح بانضمامها لمنظمة التجارة.

يشار إلى أن إبرام اتفاق أميركي سعودي سيسهل حصول الرياض على عضوية منظمة التجارة العالمية. كما يتطلب انضمامها توقيع اتفاقات مع كل عضو بالمنظمة يطلب إبرام اتفاق، إلى جانب اتفاقات متعددة الأطراف لتتماشى القواعد الداخلية بالمملكة مع قواعد التجارة العالمية.

أصول مالية للمصارف الإسلامية الـ٢٦٧ في العالم تبلغ ٢٦٢ مليار دولار

يبلغ عدد المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية في العالم حاليا ٢٦٧ مؤسسة تدير أصولا يبلغ حجمها ٢٦٢ مليار دولار بنسبة نمو سنوية تتراوح ما بين ١٠ و١٥ بالمائة.

جاء ذلك في تقرير لشركة الفجر للاستشارة الاقتصادية والادارية الكويتية نشرته صحيفة(الاتحاد) الإماراتية السبت الماضي.

وجاء في التقرير ان حجم الودائع في المصارف الإسلامية يبلغ اكثر من ٢٠١ مليار دولار في حين تنمو سنويا بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٢٥ بالمائة.

وأشار التقرير الى ان هذه المؤسسات تحقق معدل نمو في صافى الأرباح بالنسبة الى حقوق المساهمين بين ١٢ و١٤ بالمائة.

وتتوزع المصارف الاسلامية الـ ٢٦٧ على نحو ٤٥ دولة تشمل معظم دول العالم الاسلامى وأوروبا وأميركا الشمالية وبعض المناطق الأخرى فيما يقدم ٣٠٠ بنك تقليدي منتجات مصرفية اسلامية .

وتوقع التقرير أن تشهد هذه المعدلات في نمو المصارف الاسلامية ازدياد خلال السنوات المقبلة لكن ذلك سيكون مرتبطا بمدى قدرة المؤسسات المالية الاسلامية على تلبية احتياجات عملائها من خلال تعزيز الثقة وطرح منتجات جديدة تلبى تطلعات قطاعات اقتصادية كبيرة.

كما توقع التقرير أن تكون المصارف الاسلامية مسؤولة عن ادارة ما بين ٤٠ و ٥٠ بالمائة من اجمالى مدخرات العالم الاسلامي خلال السنوات العشر المقبلة خاصة بعد اتجاه العديد من المصارف التقليدية العريقة لفتح فروع أو نوافذ اسلامية حتى لا تخسر بعض العملاء مع تزايد الطلب على خدمات المصارف الاسلامية.

وقال التقرير انه من الواضح أن المصارف الاسلامية أصبحت ركيزة أساسية فى السوق المالية العربية بل أصبحت رقما صعبا لا يمكن تجاوزه فمعظم البلاد العربية توجد فيها مصارف ومؤسسات تمويل واستثمار اسلامية .

وأضاف أن خبراء المصارف فى العالم أشاروا الى ان المصارف الاسلامية فى الدول الاسلامية والعربية تحتفظ بأصول تزيد عن تلك الموجودة فى البنوك التقليدية ولكن لا توجد أدوات مالية كثيرة تستطيع أن تستثمر هذه السيولة فيها.

صيادو الأسماك اكبر المتضررين بكارثة المد الجزري (تسونامي)

باسم جمعة حسين*

اشارت الى التقارير الواردة من المنطقة المنكوبة في جنوب شرق آسيا خاصة الواردة من منظمة الاغذية والزراعة الدولية (فاو) بان موجات المد الجزري (تسونامي) قد دمرت سبل العيش والاسس الاقتصادية لمجتمعات ساحلية عديدة بما تخللته من وفيات وجروح وبطالات وخسائر في الممتلكات، وان قطاعي مصايد الأسماك والاحياء المائية هما اشد القطاعات تضرراً بالكارثة، لما تسببه من اثار مدمرة على الملايين من صيادي الأسماك ومعظمهم من الفئات الفقيرة الذين يعتمدون على ما يصطادونه يومياً من الأسماك للطعام وللبيع في ان واحد، وإضافة الى الكارثة البشرية فان صيادي الأسماك فقدوا قواربهم وعددهم الخاصة بالصيد، صناعات الاسناد، كما فقدت او تضررت منشآت تربية الاحياء المائية، فضلاً عن الحيوانات في الحقول، وتلف المحاصيل الزراعية التي اما جرفتها المياه او هلكت بسبب المياه المالحة التي جاءت بها الفيضانات، كما لم يعد بالامكان استخدام العديد من المستودعات المائية والابار بسبب تسرب المياه المالحة اليها او بسبب التلوث المائي هذا في وقت تدمرت فيه منشآت الري والبزل.

ففي سريلانكا قتل اكثر من ٧٥٠٠ من صيادي الأسماك بفعل موجات المد البحري في وقت ما زال فيه اكثر من ٥٦٠٠ شخص في عداد المفقودين كما تشردت اكثر من ٥٠٠٠ من عوائل صيادي الأسماك وتعرضت ٨٠٪ من قوارب صيد الأسماك الساحلية الى دمار كامل او اصابها ضرر كبير بما في ذلك ما يقرب من ١٩٠٠٠ قارب وتدمرت ١٠ مرافئ من اصل ١٢ مرفأ لصيد الأسماك في البلاد بما في ذلك البنى التحتية مثل مصانع الثلج والغرف المبردة والورش والمعدات الإنسانية .

كما تعرضت حقول تربية الأسماك شمال سومطرة الى ضرر شديد حيث تدمر بشكل كامل نحو ١٠٠٠ من حقول اقفاص الأسماك وفي ولاية (نانغر واتشيه دار السلام) في اندونيسيا حيث يسكن اكثر من ٤٢ الف من صيادي الأسماك مع عوائلهم. فان ٧٠٪ من اسطول قوارب صيد الأسماك ذوات الحجم الصغير قد تدمر. اما في جزيرة نياس فقد تدمر نحو ٨٠٠ من قوراب صيد الأسماك في وقت قضت فيه الامواج على ثلثي صيادي الأسماك في العاصمة باندا اتشيه في سواحل تايلندا فقدت ٣٨٦ قرية تعمل بصيد الأسماك يبلغ تعداد سكانها قرابة ١٢٠ الفا و. ٤٥٠٠ قارب لصيد الأسماك وتعرض معدات صيد الأسماك الى ضرر كبير وان معظم قوارب الصيد تعود الى صيادين تقليديين من الفئات الفقيرة .

وقد تعرضت ثمانية مرافئ صيد اسماك مع بناها التحتية الى اضرار كبيرة فضلاً عن تعرض قطاع تربية الأحياء المائية الى انتكاسة خطرة حيث واجه نحو ١٥٨٠٠ من اقفاص الأسماك الدمار، الامر الذي تسبب بخسارة نحو ٣٣ مليون دولار. وفي بعض المناطق انخفضت امدادات المأكولات البحرية بنسبة ٩٠٪ من جراء الكارثة.

في جزر المالديف حيث جزء كبير من السكان يعتمدون في كسب الرزق على صيد الأسماك فان اكثر من ثلث جميع الجزر المأهولة قد تعرض لدمار كبير حيث تدمرت مئات القوارب والمرافئ والبنى التحتية لمصايد الأسماك.

وفي ولاية اندر ابر اديش في الهند كان الصيادون على طول الخط الساحلي الذي يبلغ طوله الف كيلومتر الاشد تضرراً جراء موجات المد البحري (تسونامي) حيث فقد نحو ٢٠٠٠ قارب لصيد الأسماك ونحو ٤٨٠٠٠ من عدد الأسماك اضافة الى فقدان نحو ٣٠٠ الف من صيادي الأسماك عملهم وهي ولاية تاميل كادو تعرضت ٥٩١ من قرى صيد الأسماك و٣٠ جزيرة من جزر اندمان ونيكوبار الى اضرار كبيرة جراء موجات المد البحري، وقد تنخفض صادرات الهند من المأكولات البحرية بنسبة ٣٠٪ نتيجة الكارثة.

وفي ماينمار ضربت موجات المد البحري نحو ٢٠٠ قرية منتشرة على طول الساحل الجنوبي تعتمد بشكل كبير على صيد الأسماك، فقدت قوارب وعدد صيد الأسماك والبنى التحتية، ويذكر ان ١٧ قرية مطلة على البحر قد تدمرت وقتل مالا يقل عن ٥٣ شخصاً بفعل موجات المد البحري.

اما في ما ليزيا فقد تأثرت سبل كسب الرزق لقرابة ٦٠٠٠ من صيادي الأسماك الذين تضرروا جراء الكارثة.

في الصومال تم تدمير زهاء ٢٦٠٠ قارب لصيد الأسماك وتجري الان المساعدة في تقييم حجم الدمار والاحتياجات وتتخذ الاستعدادات لاصلاح قوارب صيد الأسماك المتضررة وتوفير مدخلات صيد الأسماك الضرورية في ٦ مناطق جنوبية من البلاد .

وفي جزر سيشل تعرضت حقول الأسماك الى اضرار بالغة حيث فقد عدد كبير من قوارب صيد الأسماك، كما تضرر معمل معاملة الأسماك ومنشآت مخازن التبريد الواقعة في ميناء فكتوريا لصيد الأسماك جراء موجات المد البحري.

ان حجم الكارثة سوف يمتد تأثيره على قطاع الأسماك في عموم العالم لان بلدان شرق آسيا وسواحل المحيط الهندي يشكل إنتاجها السنوي من الأسماك والأحياء المائية نسبة عالية جداً من الإنتاج العالمي وعليه فان حجم الكارثة سوف ينعكس على التجارة الدولية للاسماك ومنتجاتها خلال السنوات الخمس القادمة في اقل تقدير، وعلى المجتمع الدولي ان يسارع في مد يد العون والمشاركة الفعالة في تقديم المساعدات المادية والفنية للسواحل المتضررة بهدف تقليل اضرار حجم الكارثة الممتدة على عموم قطاع تجارة الأسماك الدولية. وفي هذا المجال فان منظمة الأغذية والزراعة الدولية (فاو) قامت باعداد دراسة اولية حول حجم المساعدات المادية الواجب توفيرها للأشهر الستة القادمة بغية المساهمة في معالجة الموقف الحالي والمنظمة تدعو الى تهيئة ٢٦ مليون دولار لمساعدة ضحايا الكارثة والمساهمة في اعادة تأهيل مصائد الأسماك في الدول المتضررة. ومازالت الدعوات الخيرة مستمرة للحصول على مزيد من الدعم المالي والفني لاعادة بناء البنى التحتية لقطاع مصايد الأسماك في الدول المنكوبة

* استشاري الثروة السمكية